مُقَدِّمَةٌ

في عام ١٤٢٤هـ في أثناء دراستي في الجامعة كنت أقرأ في كتب أحد الأئمة الذين تطرقوا لبعض المسائل الاجتهادية، ولعل حديثه حول تلك المسألة ولّد لديّ فضولًا وإشكالات كانت نهايتها بحثًا في تلك المسألة.

وبما أنها مسألة اجتهادية يرى مشروعيتها الإمام أحمد رحمه الله وأصحاب مذهبه والمالكية والشافعية ومتأخرو الحنفية، وخالفهم أبو حنيفة وأبو يوسف، فاعتقادي أنها كغيرها من المسائل الاجتهادية، التي لا ينبغي التعصب لها.

ولكني في أثناء بحثي تفاجأت بأنها مسألة تجاوزت حد التعصب إلى رمي المخالف بالكفر والعياذ بالله، وكان للتبديع فيها صولات وجولات.

ولو كنت أعلم بالعصبية التي دخلت تلك المسألة ابتداء لم أبحث فيها؛ لأن يقيني أن اجتماع الأمة ووحدة كلمتها خير من تفرقها في مسألة من المسائل التي يسع فيها الخلاف.

ولكن أثر هذا البحث بقي في خلدي حول مفهوم التبديع، وما هي حدود البدعة؟ ومتى يكون الشخص مبتدعًا؟ واستقراء البدعة من الكتاب والسنة ولغة الصحابة والتابعين والعصور المتأخرة.

وبعد تخرجي من الجامعة وجدت فرصتي لأنثر ما جال في خاطري عن البدعة، حيث كنت متفرغًا عام ١٤٢٦هـ في منتصفه عن الأشغال إلا عن هذا البحث، فأوقفت له نفسي منذ صلاة الفجر حتى ثلث الليل، لا يقطعني عنه - في غالب الأيام- إلا الذهاب إلى المسجد، حتى أتممته في شهر ذي القعدة من السنة نفسها.

وكنت في أثناء كتابتي لهذا البحث أكتبه لنفسي، فحشرت فيه ما هب ودرج من الخواطر والأفكار، وقناعتي أنه لم تحن الفرصة بعد لنشر البحوث العلمية.

ولكني أمام إلحاح أحبتي لم أجد عذرًا سوى أني كتبته في الرابعة والعشرين من عمري.

نظرت وقدّرت فإذا بي لم آت منكرًا من التأليف، فقد كتب قبلي أئمة من أئمة الدين مصنفات وهم في مثل هذا العمر، والبخاري صنف كتابه التاريخ الكبير وهو من أهم الكتب في الرجال وعمره في الثامنة عشرة.

وسبب آخر في تحفظي على النشر، وهو التغيّر في الآراء والنتائج، ولكني رأيت كثيرًا من العلماء لهم آراء تغيرت، وليس هذا نقصًا فيهم، بل هذا مما يذكر من مناقبهم، والشافعي له القديم والجديد في آرائه، ولست معصومًا لا أقول إلا حقًّا لا يأتيه الباطل، ولكن قد أقول قولًا فأرى خلافه غدًا، وربما أرى بعد النشر من يقول: أحسنت أو أخطأت. ويدلني غيري إلى الصراط المستقيم، وله مني جزيل الشكر وخالص الدعاء.

لهذا قمت بإعادة النظر في هذا البحث، وحذفت كثيرًا منه، وزدت فيه شيئًا قليلًا، كالقاعدة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من القواعد العامة.

والله المسؤول أن يبارك فيما كتبت، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، ويرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله ملتبسًا علينا فنضل.

حامد الحامد

القصيم – بريدة

Alhamed1402@Gmail.com